محاكمة وزيرين في أمرين خطيرين

عقدت جلسة المحاكمة في دار الخليفة المقتدر في شهر جمادى الاولى سنة ٣٠٦ هـ (٩١٨ م). وكان الخليفة نفسه هو الذي يرأس الجلسة. وقد شهدها كل من (حامد بن العباس) وزير المقتدر يومئذ، و(علي ابن عيسى) أحد وزراء الدولة السابقين. والقاضي (احمد بن البهلول) والقاضي (ابو عمر)، وطائفة من خواص الخليفة.

وكان الوزير (حامد بن العباس) بمنزلة المدعي العام في تلك الدعوى المقامة على الوزير المنفصل عن الوزارة أبي الحسن بن الفرات. وكان خواص الخليفة الذين حضروا هذه المحاكمة منحرفين عن (ابن الفرات) محبين لمكروهه.

ولما افتتحت الجلسة طلب الوزير (حامد بن العباس) إدخال رجل فأسرع أحد الحجاب. وأدخل رجلا بزي الاجناد. وأوقفه حيث يقف أمثاله.

فقال الوزير (حامد): إن هذا الجندي امسك في اثناء رجوعه من مدينة (أردبيل) الى (قزوين) (فاصفهان) (فالبصره). ولما خلوت به اقر واعترف بأنه رسول من قبل (ابن الفرات) واشار الى المتهم ارسله الى (ابن أبي الساج) من اجل المبايعة بالخلافة لرجل من العلويين المقيمين بطبرستان. ويقول (ابن الفرات) في الرسالة التي أرسلها الى (ابن ابي الساج) إن عليه ان يؤازر العلوي ويجهزه بجميع ما يلزم له. ويسيره الى بغداد حتى

اذا وصل اليها ساعده (ابن الفرات) على ما يريد من امر الخلافة . وحمل الناس على مبايعته .

ثم أكمل الوزير كلامه قائلا :

و إن هذا الجندي تردد عدة مرات بين (ابن الفرات) و (ابن ابي الساج) في هذا المعنى . وها هو الان بين يدي الخليفة فليصدقنا عما عنده في ذلك .

عندها طلب من الجندي أن يتكلم . فذكر مثل ما أخبر به الوزير (حامد) و زاد عليه أن (موسى بن خلف) هو من المشايعين أيضاً لابن الفرات في (هذه الخيانة . وانه من دعاة العلويين . وأن (ابن الفرات) كان يرسله الى ابن ابي الساج) بشأن المبايعة للعلوي اما (ابن ابي الساج) هذا فهو المسمى بالأفشين وكان من اكبر العمال في آخر القرن الثالث للهجرة . فكان يتولى الولاية في الجزيرة والموصل والكوفة : تارة يكون عاملا من قبل (خمارويه) ابن (احمد بن طولون) وطوراً من قبل (الموفق) الخليفة العباسي . وفي آخر الامر ولاه الخليفة (آذربيجان) ومن مدنها (أردبيل) التي قال الجندي إنه امسك لما كان راجعاً منها برسالة من (ابن ابي الساج) الى (ابن الفرات) بشأن مبايعة العلوي .

ولما استتم الجندي كلامه على مسمع من الخليفة المقتدر بالله وحاضري الجلسة اغتاظ الخليفة غيظاً شديداً وأقبل على قاضيه « أبي عمر » وقال له :

ـــ ما عندك في من فعل هذا ايها القاضي ؟

ـــ لئن كان « ابن الفرات » فعل ذلك فقد اتى امراً عظيما فظيعا . واقدم على امر يضر بالمسلمين جميعا . واستحق كيت وكيت من العقاب .

فلما سمع (علي بن عيسى) من القاضي هذا القول — و (علي بن عيسى) هو من الوزراء السابقين كما قلنا و من المرشحين للوزارة — ظهرت الكراهية في وجهه ، والانكار لهذه الدعوى ، والطنز « ١ » بما قيل فيها . وتضعضع القاضي احمد البهلول منه بهذا النفور والاشمئزاز من التهمة . فقويت نفسه وتحفز للكلام والدفاع عن (ابن الفرات) المتهم . فأقبل الخليفة عليه وقال له :

— ما عندك أنت يا احمد فيمن فعل هذا (من مكاتبة ابن ابي الساج بشأن مبايعة العلوي)

— إن رأى امير المؤمنين ان يعفيني .

— ولمـــه ؟

— لأن الجواب ربما أغضب من انا محتاج الى رضاه . اذ هو يخالف ما يوافقه ويهواه . من حيث يضر بي (و يعني بالذي يغضب من كلامه الوزير حامد الذي نصب نفسه بمقام المدعي على ابن الفرات كما أشرنا)

— لا بد أن تجيب

— الجواب يا أمير المؤمنين ما قال الله في كتابه العزيز « يا أيهـا الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ومثل هذه التهمة يا امير المؤمنين لا يقبل فيها خبر الواحد . والعقل يأبى قبول مثل هذه التهمة على رجـــل مثل (ابن الفرات) . أتظن (ابن الفرات) يرضى ان يكون تابعاً لابن ابي الساج ؟ ولعله ما كان يرضى وهـــو

« ١ » الطنز الهزء والسخرية .

وزير أن يستحجبه [1]

ثم أقبل القاضي (البهلول) على الجندي فقال له :

ـــ صف لي (أردبيل) : أعليها سور أم لا ؟ فانك على ما تدّعيه من دخولها لا بد ان تكون عارفاً بها . واذكر لنا صفة باب دار الإمارة (يعني سراي الحكومة في اردبيل) هل هو حديد او خشب ؟

فتلجلج الجندي . ثم قال له القاضي (البهلول) :

ـــ كاتب (ابن ابي الساج ابن محمود) ما اسمه ؟ وما كنيته ؟ فلم يحر الجندي جواباً . ثم قال له القاضي البهلول :

ـــ اين الكتب التي معك من ابن ابي الساج لابن الفرات ؟

ـــ اني لما احسست بأني قد وقعت في ايدي الجنود رميت بها خوفاً من ان توجد معي فأعاقب .

فأقبل القاضي (البهلول) اذ ذاك على الخليفة المقتدر وقال له :

ـــ يا امير المؤمنين : هذا رجل جاهل متكسب مدسوس من قبل عدو لابن ابي الفرات .

وساعد البهلول في قوله هذا « علي بن عيسى » فقال :

ـــ قد قلت هذا للوزير ايده الله » وأشار الى حامد بن العباس المدعي ، فلم يقبل قولي . وعندي ان هذا الجندي اذا هدد تهديداً من دون ان يضرب اقرّ بالصورة . فاقبل (المقتدر) على احد حجابه (نذير الحرمي) وقال له :

ـــ بحقنا عليك إلا ضرب هذا الجندي مئة مقرعة اشدّ الضرب الى ان

---

(١) يستحجبه اي يتخذه حاجباً له

يصدق عن الصورة .

فأخذ (نذير) يد الجندي من حضرة الخليفة ليضربه بعيداً عنه . فقال الخليفة :

— لا إلا ههنا .

فضرب بالقرب منه دون العشرة مقارع . واذا به يصيح قائلا :

— غدرت وضمنت لي الضمانات . وكذبت . والله ما دخلت (اردبيل) قط .

فطلب الخليفة حضور صاحب شرطته (نزار بن محمد الضبي) فقال الحاضرون قد انصرف يا امير المؤمنين ! فالتفت الى (علي بن عيسى) وقال له :

— وقع [1] اليه بأن يضرب هذا الجندى مئة سوط و يثقله بالحديد ويحبسه في المطبق . [2] فلما سمع الوزير حامد كلام الخليفة كاد يسقط انكساراً وانخزالا ووجداً واشفاقا .

ثم انفض المجلس من بين يدي الخليفة . فاما الوزير حامد فانصرف الى داره . ودخل حاضروا الجلسة الى غرفة (نصر) رئيس الحجاب . واخذ (علي ابن عيسى) ينظر في حوائج الناس بالنيابة عن الوزير المنخزل . وامر أن يؤخر الجندي المفتري : فلا يذهب به الى دار الشرطة فقال له حاجبه (ابن عبدوس) : انه اخذ اليها بأمر الخليفة . فقال القاضي البهلول اذ ذاك (لعلي بن عيسى): ان هذا الجندي وان كان قد جهل فانه قد غمنى ما لحقه وأخاف أن يموت تحت الضرب فأكون أنا سببه . فان أمكنك أن تسقط عنه السياط

« ١ » (وقع اليه) هنا بمعنى اكتب اليه

« ٢ » المطبق على وزن مكرم السجن تحت الارض و يسمى المطمورة ايضاً

كلها أو بعضها كان لك الأجر. فاجابه (علي بن عيسى) — : ما في هذا لعنه الله أجر. ولكن اقتصر على خمسين مقرعة وأعفيه من السياط. ثم كتب بذلك الى (نزار) رئيس الشرطة.

وهكذا انتهت المشكلة بين الوزير (حامد) و(ابن الفرات) بفضل تيقظ (علي بن عيسى) و(القاضي البهلول). وعادت امور الادارة الى مجراها الطبيعي.

ثم لم يلبث الخليفه المقتدر أن أصدر أمره بعودة (ابي الحسن بن الفرات) الى الوزارة. فأعيد اليها في شهر ربيع الاخر سنة ٣١١ هـ (٩٢٣ م) فكان اول همه ان سعى بقتل خصمه (حامد بن العباس) الذي كان اتهمه وحاكمه منذ خمس سنوات بجرم الخيانة العظمى. وكاد يحكم عليه لولم يتداركه القاضي البهلول فدافع عنه بقوة حجته، وشدة عارضته[1] حتى انقذه

وبعد ان استراح (ابن الفرات) من حامد جعل يهيئ الدسائس للوزير (علي بن عيسى) مع ان (علياً) هذا كان في اثناء محاكمة ابن الفرات الانفة الذكر ميالا إلى تبرئته وساعده القاضي (ابن البهلول) وشدد عزيمته حتى بلغا مأربهما وبرآه.

لكن الوزير (ابن الفرات) للؤم قام في نفسه اضمر السوء لعلي بن عيسى هذا بل للقاضي البهلول ايضا. فلم يمض على وزارته شهران حتى وشى للخليفة (المقتدر) بعلي واتهمه بالخيانة العظمى. فأمر الخليفة بمحاكمته وعين لها يوما.

---

(١) (العارضة) البيان واللسن والقدرة على الكلام. والبديهة. والرأي الجيد. وتنقيح الكلام

جاء اليوم المعين . فانعقدت الجلسة في دار الخليفة المقتدر يوم الخميس الواقع في ٥ من جمادى الاخرة سنة ٣١١ هـ (٩٢٣ م)

وقد تربع على منصة الرئاسة لأجل الفصل في هذا الدعوى (الوزير ابو الحسن بن الفرات) . أما الأعضاء فهما القاضيان السابقان في الدعوى الأولى : (محمد بن يوسف أبو عمر) و (أحمد بن البهلول) وكاتبا الضبط هما (أبو الحسن ابن ابي قيراط) و (أبو الطيب الكلوذاني) كلاهما كاتبا الوزير (ابن الفرات) و يساعدهما في ضبط الدعوى (أبو محمد بن ذكويه) كاتب نصر [1] القشوري .

وقد شهد هذه المحاكمة ايضا الخليفة المقتدر نفسه لكنه جلس في موضع يقرب من مجلس الحكم بحيث يسمع كل ما يدور في الجلسة من الكلام ولا يراه أحد .

اعلن الرئيس افتتاح الجلسة . وطلب إحضار المدعي (ابن قليجة) . فناداه الحاجب . فدخل وجلس في مكان خاص .

ثم أدخل المدّعى عليه (عليّ بن عيسى الوزير السابق) فجلس بجانب خصمه . و كان بين الوزيرين (ابي الحسن بن الفرات) الذي ترأس في المحاكمة والمتهم (علي بن عيسى) منافسة شديدة من اجل تسنم كرسي الوزارة : فكان هذا يتولاها مرة . وذاك اخرى .

وقد حوكم (ابن الفرات) في المحاكمة السابقة وشهد الجلسة (عليّ بن عيسى) وساعد على تبرئته بمعونة القاضي البهلول كما مر . لكن (ابن الفرات)

---

(١) لعل (نصر) هذا هو رئيس الحجاب ومر ذكره في المحاكمة الاولى

بقي يضمر له السوء ويتربص به الدوائر حتى ورطه في هذه الدعوى المشؤومة.

ومن العجيب أن يكون (ابن الفرات) خصما وحكما في آن واحد. ويتولى ضبط الدعوى كاتباه الخاصان (ابن ابي قيراط) و(أبو الطيب الكلوذاني).

فلم يبق رجاء في درء الظلم عن المتهم الا بالقاضيين (ابي عمر) و (البهلول)

افتتح الرئيس، ابن الفرات، الكلام موجها الخطاب الى المتهم الوزير السابق (علي بن عيسى) قائلا:

ـ انك يا هذا في اثناء وزارتك كنت البادئ بالكتابة الى القرامطة اعداء الخلافة. وقد اجابوك: فكتبوا اليك يلتمسون منك أن ترسل اليهم المساحي والطاق وعدة حوائج. فانفذت جميع ذلك اليهم. اتهمه الوزير بانه امد الاعداء بالعدد والذخائر. وخص بالذكر (المساحي) وهي المجارف و(الطاق) وهو حجر أو معدن هش المكسر، سهل التفتيت. ولكونه شفافاً تتخذ منه مضاوي بدلا من الزجاج.

ولكن لماذا كان المتهم يرسل (الطاق) الى القرامطة؟ سيأتي بيانه في كلام الوزير رئيس الجلسة وقوله (وأرسل اليهم عدة حوائج) كأنه يريد أن يؤثر على الاعضاء: فهو يوهمهم أن المتهم أرسل الى القرامطة أسلحة. وادوات اخرى ممنوعة التصدير.

ثم اخرج (ابن الفرات) كتابا فرفعه بيده واراه للحاضرين قائلا:

وهذا هو تسويد الكتاب الذي ارسله المتهم (علي بن عيسى) الى القرامطة جواباً على كتابهم إليه . وهو من انشاء كاتبه « ابن ثوابة » . وقد اصلحه المتهم نفسه بخط يده .

وطفق الوزير يقرأ الكتاب بصوت جهوري حتى اتمه .

اما محل الجناية او الخيانة في هذا الكتاب فقد بينها الوزير لهيأة المحكمة بقوله : إن المتهم في خطابه للقرامطة لم يقل لهم « انكم خارجون عن ملة الإسلام بعصيانكم امير المؤمنين و بمخالفتكم اجماع المسلمين وبشقكم العصا . بل قال لهم « انكم خارجون عن جملة اهل الرشاد والسداد . وداخلون في جملة اهل العناد والفساد . »

يعني ان المتهم في قوله هذا لم ينسب القرامطة الى الكفر والخروج عن ملة الاسلام بل نسبهم الى الفسق والفساد في الارض فقط . وهذا بالطبع لا يستلزم الكفر .

و (القرامطة) هم فرقة الباطنية المشهورة في التاريخ الاسلامي . كان ظهورهم في آخر القرن الثالث للهجرة . واستمرت صولتهم نحو مئة وخمسين سنة . ثم اخذت دولتهم تضمحل رويداً رويداً حتى زالت بالمرة سوى طوائف متفرقة منهم تدين بدينهم او بما يشبه دينهم ، منتشرة في سوريا و كيليكيا وفي الهند . وطائفة منهم في الهند تسمى (البهرة) رغيمها الاكبر (آقاخان) المشهور . وهو الذي كان رفع صوته بالدفاع عن حقوق الخلافة مذ اسقطها الكماليون . وقد احدث صوته في تركيا ضجة عظمى بحيث خيف ان تعقبها ثورة شؤمى .

نرجع الى مجلس المحاكمة :

التهمة الموجهة الى الوزير (علي بن عيسى) ذات شعبتين :

(الاولى) إرساله (المساحي والطلق وعدة حوائج) الى القرامطة .

و (الثانية) مخاطبته لهم بما يفيد أنهم إخوانه في الدين. وليسو من الكافرين

اما خصمه الوزير «ابن الفرات» فهو ينكر اشد الانكار ان تكون القرامطة من اخواننا في الاسلام ولذلك رفع صوته بتجهيل المتهم (ابن عيسى) وقال له : ويحـك !! تقول : ان القرامطة مسلمون وقد وقع الاجماع على انهم اهل ردة ؟؟ ثم انك فوق ذلك ترسل اليهم الطلق : وهو الذي اذا طلي به البدن او الثياب لم تعمل فيهما النار ؟ هكذا قال الوزير (ابن الفرات) عن (الطلق) مبينا خاصيته التي تجعله من المواد الحربية الممنوع تصديرها الى العدو، وهو كذلك : فان كيماوي هذا العصر يقولون : ان (الطلق) اذا طلي به شيء وكان الطلاء طبقة كثيفة ثم عرض ذلك الشيء المطلي على النار لا تحرقه ولا تؤثر فيه . لان « الطلق » موصل رديء كما يقول علماء الطبيعة فهو لا ينقل الحرارة الى ما تحته ولا يدع تأثير النار يصل الى الشيء المطلي به واليسوعيون في معجمهم العربي الافرنسي « الفرائد الدرية » فسروا الطلق بالاميانت (Amiante) ولا اراهم مصيبين لان الاميانت معدن آخر له الياف تغزل وليس بشفاف .

سمعنا من الوزير « ابن الفرات » نوع التهمة الموجهة الى خصمه « علي بن عيسى » بقي علينا ان نسمع ماذا يقول المتهم المذكور في الدفاع عن نفسه . قال :

ـــ انما قلت في خطاب (القرامطة) انهم اهل فساد ولم اقل انهم عجز لأني اردت المصلحة وارجاعهم الى الطاعة بالرفق وبغير حرب .

فلم يعجب قوله الوزير (ابن الفرات) بالطبع . فأراد استفتاء علماء الدين في المسألة . فالتفت اولا الى القاضي ابي عمر احد العضوين وقال له :

ـــ ما عندك في هذا يا ابا عمر ؟ وأرى ان تكتب رأيك كتابة . فلم يفعل ابو عمر ما امره به الوزير ، وانما التفت الى المتهم وخاطبه قائلا :

ـــ يا هذا انك قد اقررت بما لو اقر به الخليفة لجاز للناس ان يمرقوا من طاعته .

فلما سمع المتهم (علي بن عيسى) قول القاضي كاد يتميز من الغيظ . وحدق اليه ببصره تحديقا شديداً : لعلمه ان الخليفة (المقتدر) يسمع كلامه من وراء الستار .

وجعل الوزير ابن الفرات يلح على القاضي (ابي عمر) بأن يكتب ما قاله في سجل الضبط . فلم يرض القاضي وانما قال ـــ : إن المتهم قد غلط غلطاً . وليس عندي كلام غير ذلك . فأجابه (ابن الفرات) :

ـــ حسن ولكن اكتب شهادتك على إقرار المتهم بأن هذا الكتاب هو كتابه إلى القرامطة .

فكتب القاضي شهادته على ذلك .

كل هذا كان يجري في الجلسة وشيطان الباطل يضحك في كمه فرحا وسروراً . ويعجب من دهاء الوزير ابن الفرات وسذاجة القاضي أبي عمر .

ولكن ألا يوجد في بغداد قضاة كما وجد في برلين ؟

بلى! فان دو ر الكلام لماوصل الى القاضي ابن البهلول التفت اليه الوزير ابن الفرات وقال له :

ـــ وما تقول أنت يا أبا جعفر . في هذا الأمر المنكر؟

فقال :

ـــ إن أذن لي الوزير أيده الله أن اقول ما عندي فيه على شرح قلته .

ـــ قل يرحمك الله .

ـــ صح عندي أن (عليّ بن عيسى) كتب الى القرامطة في اثناء وزارته كتابين أنفذ بهما ثلاثة آلاف رجـــل من المسلمين كانوا مستعبدين عند القرامطة . وهم أهل نعم واموال . فرجعوا الى اوطانهم وإلى نعمهم . فـــاذا كتب أحد مثل هذا الكتاب (الذي قرأته علينا أيها الوزير في هذه الجلسة) على جهة طلب الصلح والمغالطة للعدو لم يجب عليه بشيء . فتغير وجه (ابن الفرات) لما سمع كلام القاضي ابن البهلول وقال له :

ـــ ولكن ما قولك في ما أقرّ به (عـــلي بن عيسى) من أن القرامطة مسلمون .

ـــ إذا لم يصحّ عنده كفرهم وكاتبوه مفتتحين كتابهم ببسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ـــ وقالوا عن أنفسهم إنهم مسلمون وإنهم انما ينازعون في أمر الخلافة فقط ـــ لم يعد يجوز بحال إطلاق الكفر عليهم .

فبهت ابن الفرات من هذا الجواب الذي ما كان ينتظره من القاضي البهلول (حياه الله) . لكنه تجلد للأمر وكظم غيظه ، وصاح في وجه

القاضي كالمنكر عليه تساهله مع المتهم الى هذا الحد . وقـــال له منتقلا الى الشق الاخر من التهمة :

ـــ وما تقول ايها القاضي في الطلق الذي انفذه المتهم الى أعداء الخلافة : فاذا طلي به البدن وغيره لم تعمل فيه النار . اخبرني يها القاضي ! ما تقول في هذا ايضا ؟

عندها اقبل القاضي على المتهم وسأله قائلا :

ـــ هل انفذت الطلق الذي هنه صفته إلى القرامطه ؟ فاجاب .

ـــ لا

فقال الوزير ابن الفرات :

ـــ ولكن هنا رسولك وثقتك (ابن قليجه) واشار اليه (وكان ابن قليجه ساكتا لا يتكلم) قد اقر عليك بارسال الطلق .

فعرت المتهم دهشة وأفحم عن الكلام .

عندها التفت الوزير ابن الفرات الى القاضي البهلول وقال له :

ـــ إحفظ اقراره بأن رسوله (ابن قليجه) اقر عليه بارسال الطلق الى القرامطة .

فأجابه القاضي :

ـــ ايها الوزير لا يصح أن يسمى إبن قليجة مقراً وانما هو مدع وعليه البينة .

فقال (ابن الفرات) :

ـــ هو ثقته ورسوله الى القرامطة .

فقال القاضي :

ـــ انما استوثق به في حمل الكتاب اليهم فلا يقبل قوله في حمل الطلق من دون بينة .

عندها احتد الوزير ابن الفرات وقال للقاضي :

ـــ أأنت وكيله حتى تحتج له . وتدافع عنه . وما أنت الاحاكم .

ـــ لا لست وكيله أيها الوزير ولكني اقول الحق في هذا الرجل كما كنت قلته في حقك أيدك الله لما أراد خصمك الوزير (حامد بن العباس) وجماعته أن يحتالوا عليك ويورطوك في ما هو اعظم بكثير من هذا الذي تريد ان تورط فيه هذا الرجل . (وأشار الى علي بن عيسى) فان كنت لم أصب يومئذ فلست مصيباً الان . وفي قول القاضي البهلول اشارة لما سبق في المحاكمة الأولى : فان الوزير ابن الفرات كان عزل من الوزارة بتهمة الخيانة الكبرى التي اتهمه بها خصمه الوزير (حامد بن العباس) وكاد يحكم عليه لولا أن القاضي البهلول دافع عنه بحضور الخليفة المقتدر واثبت براءته كما مر مفصلا في المحاكمة الاولى .

ولما ذكر القاضي البهلول الوزير ابن الفرات بما كان جرى له وان القاضي كما قال الحق يومئذ يقوله اليوم ـــ خجل وعلم ان قاضينا البهلول من القضاة الفحول . الذين لا يحيدون عن امر الله والرسول . لكن الوزير (ابن الفرات) اراد ان يشفي قلبه من خصمه (علي بن عيسى) ولو بكلمة جارحة فالتفتت اليه وقال :

ـــ آه يا قرمطي !!!

فاجابه (علي بن عيسى) :

ـــ نعم أنا القرمطي .

وجعل يهز رأسه هزة يشير بها الى ان ابن الفرات هو القرمطي حقا .

وربما كان الواقع ما قاله (علي بن عيسى) : فان متصفح كتب التاريخ يجد أن (ابن الفرات) كان على صلة حسنة بالقرامطة . فهو مع خصمه (علي ابن عيسى) على حد المثل « رمتني بدائها وانسلت » .